مشكلة الغذاء العالمي وحلها من خلال سورة يوسف (عليه السلام)

الدكتور غازي يوسف اليوسف *

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، خلق الخلق، وكفل لهم أرزاقهم، فقال سبحانه: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود:6]. وقال عز وجل: ﴿وَكَأَيِّن مِن دَابَّةٍ لا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت:60].

والصلاة والسلام على النبي المصطفى، والرسول المجتبى محمد ﷺ القائل: «لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله؛ لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصًا وتروح بطانًا»[1].

والرزق - في مفهومه الشائع لدى أهل العلم وغيرهم - يشمل كل ما يتغذى به الإنسان، أو ينتفع به[2]؛ فالغذاء - إذًا - أحد أنواع الرزق التي كفلها الله - سبحانه - للإنسان وغيره من الكائنات الحية والغذو إلى الرزق من حيث المفهوم هو أحد أسباب طلب الرزق ،وكذلك التوكل على الله ، والمعروف أنه إذا ما توكل الإنسان على ربه حق التوكل على ما أوضحه النبي ﷺ في الحديث السابق رزقه الله الرزق الحسن.

والتوكل يقتضي الأخذ بالأسباب؛ التي من خلالها يحصل الإنسان على رزقه الذي قدره الله له من غذاء أو غيره؛ ومن هنا يظهر أنه لا بد للإنسان أن يسعى، ويجدّ من أجل توفير غذائه بالأسباب التي جعلها الله - عز وجل - موصلة إلى ذلك.

وقد قصَّ الله - عز وجل - على خلقه في سورة يوسف - عليه السلام- نموذجًا للسعي من أجل توفير الغذاء؛ ليكون هذا النموذج مثالًا يحتذى به، وعظة يعتبر بها؛ على ما

---

* أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي

أشار إليه الحق – سبحانه وتعالى – حيث يقول:﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لأُوْلِي الأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف:111]. ومن هنا اتجه هذا البحث إلى هذه السورة الكريمة – سورة يوسف–؛ ليستخلص منها العبرة والعظة، ويُبرز ما يستفاد منها من دروس فيما يتعلق بمسألة توفير الغذاء العالمي في ظل هذه التنبؤات، والتكهنات التي يذكرها الخبراء في الزراعة والاقتصاد؛ حيث يؤكدون أن العالم مقبل على مجاعات وحروب شرسة على الغذاء ونقطة الماء.

والإحساس بالمشكلة، أو التنبؤ بها يقتضي النهوض لمواجهتها والتصدي لها؛ كما كانت الحال في قصة يوسف – عليه السلام – حين تنبأ بمشكلة الغذاء التي ستتعرض لها البلاد في غضون أربعة عشر عامًا؛ فتصدَّى للمشكلة وأدارها باقتدار؛ حتى وصل بالأمة إلى برِّ الأمان؛ بما اتخذه من إجراءات تنظيمية فيما يتعلَّق بالإنتاج والاستهلاك.

إذن، فما دام ثمة مشكلة، فلا بد من المواجهة، ووضع الحلول، والبحث هنا يحاول دراسة مشكلة توفير الغذاء العالمي، ومواجهتها، ووضع الحلول لها، مستلهمًا ما جاء في سورة يوسف – عليه السلام – وقد اقتضى ذلك أن يأتي البحث في تمهيد وأربعة مباحث مستوحاة من السورة الكريمة.

أما التمهيد: فيبين خطورة مشكلة نقص الغذاء وأبعادها.

وأما المباحث الأربعة: فتتناول حلول المشكلة؛ كما أرشدت إليها سورة يوسف عليه السلام، وقد تمثلت هذه الحلول في أربعة حلول رئيسة، أفرد البحث لكل منها مبحثًا خاصًّا.

المبحث الأول: إدارة مشكلة توفير الغذاء، والتخطيط لحلها.

المبحث الثاني: توفير الغذاء بزيادة الإنتاج.

المبحث الثالث: توفير الغذاء عن طريق الادخار، وترشيد الاستهلاك، والعدالة في التوزيع.

المبحث الرابع: توفير الغذاء عن طريق التبادل التجاري.

ثم ختمت هذه المباحث بخاتمة توضح أهم ما أبرزه البحث من نتائج.

وما توفيقي إلا بالله.

التمهيد :

وهذه العناية بأمر توفير الغذاء، والخوف من توقع نقصه أمر مفطور عليه الإنسان؛ ولعل فيما حدث لملك مصر حين رأى في منامه ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾ [يوسف:43] ما يشير إلى ذلك؛ لأن المرء لا يُعنى بكل أحلامه، ولا يهتم بتفسير كل ما يراه في منامه، وإنما يعنيه من ذلك ما يؤرقه ويقلقه، فيسعى إلى تفسيره، وبيان تأويله.

وهذا هو ما حدث لملك مصر، حين وجد رؤياه تتعلق بأمر الغذاء والأقوات، فخاف لذلك، وأقلقه الأمر، فسعى إلى بيانه، والكشف عن غوامضه، سائلا - من حوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ۝ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ﴾ [يوسف:43-44].

ولما كان الأمر على درجة كبيرة من الأهمية عند الملك؛ لتعلقه بالغذاء والقوت؛ فإنه لم يقنع بهذه الإجابة من هؤلاء الملأ، وظل يتساءل حتى دلّ على يوسف، فعبر له رؤياه.

وكل هذا الاهتمام من الملك بهذه الرؤيا المتعلقة بالأطعمة والأغذية، يشير إلى أن كل ما كان فيه دلالة على نقص الغذاء يُعدُّ ناقوس خطر يدق، فلا بد أن يستجيب لدقّه أولو الألباب؛ ليسعوا جاهدين إلى توفير الغذاء.

والعجيب أن هذا الناقوس يدق بشدة في العصر الحديث، لكن ذوي الألباب لا يستجيبون لدقه؛ بالرغم من النداءات الكثيرة المحذرة من هذه المشكلة الخطيرة، وهذه النداءات ليست وليدة هذه الأيام، بل منذ عشرات الأعوام تنادي الأصوات المخلصة، وتكتب الأقلام المصلحة عن مشكلة نقص الغذاء، وما ينتظر العالم كله، لا سيما دول العالم الثالث من سيطرة شبح الجوع، والحرمان، الذي سيؤدي إلى تعطيل الطاقات الإنتاجية، بل إلى تدمير الإنسان نفسه؛ لأن الغذاء يعد بمثابة الوقود الذي يولد الطاقة لإدارة محركات الآلة الإنسانية؛ حتى تؤدي وظيفتها، ويمدها بما يلزم من عناصر صلاحها وصيانتها.

فقد قرر خبراء الزراعة أن احتياطي العالم من الحبوب قد بلغ عام 1960م (150) مليون طن، لكن هذه الملايين الاحتياطية قد أخذت في التناقص شيئًا فشيئًا مع مرور السنين والأعوام، حتى وصل عام 1974م إلى أقل مستوى، وأرجعوا ذلك إلى الانفجار السكاني والارتفاع في مستوى معيشة الفرد.

وتوقع هؤلاء الخبراء أنه لو بقي معدل الإنتاج الزراعي على ما هو عليه في هذه الآونة؛ فإن النقص في احتياطي العالم من الحبوب سوف يستمر إلى أن تعجز الدول المصدرة للحبوب عن الوفاء باحتياجات الدول المستوردة، وهنا تتحول أزمة الغذاء إلى أزمة تطيح بالسلام في الشعوب الجائعة[3].

ولو نظر الباحث إلى الأسباب التي ذكرها هؤلاء الخبراء لتناقص احتياطي الحبوب، لوجدها في تزايد مستمر مع مرور الأعوام؛ حيث ذكروا أن هذا التناقص يرجع إلى الانفجار السكاني، وارتفاع مستوى المعيشة؛ ولا يخفى على إنسان مدى الزيادة في هذين العاملين في الأيام الراهنة.

وإذا أضيف إلى ذلك المعوقات الكثيرة التي تحول دون زيادة الإنتاج الزراعي في الدول النامية التي يندرج ضمنها الدول العربية والإسلامية؛ لظهر مدى خطورة مشكلة نقص الغذاء على المسلمين.

فلا يزال التوسع في الزراعة باستصلاح أراضٍ زراعية جديدة في الدول النامية يسير ببطء شديد في مقابل الاعتداءات الصارخة على الأراضي الخصبة المزروعة فعلا، بالبناء عليها، أو تجريفها.

ولا تزال مشروعات التنمية الزراعية في كثير من دول العالم النامي معطلة؛ بسبب الفقر والجهل المنتشرين في هذا البلاد، وتخاذل الدول الغنية عن تقديم يد العون لهذه الدول الفقيرة، التي لا تزال تعاني من تخلف أساليب وأدوات الزراعة والري؛ حيث يستخدم كثير من المزارعين في هذه الدول أساليب زراعية متخلفة، لا تتماشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي، كما تعاني هذه الدول من تخلف طرق التخزين، والتي تؤدي إلى زيادة الفاقد في المحاصيل الزراعية، أثناء تخزينها وتسويقها.

ولا تزال معدلات الاستثمار في مجال الزراعة بالدول النامية منخفضة - أيضًا - ولا توجد خطط علمية واضحة لدى هذه الدول لاستغلال أراضيها الاستغلال الأمثل؛ حيث تحتاج هذه الدول إلى خرائط شاملة لأراضيها، توضح أولويات استخدام التربة، ومثل هذه الخرائط لا بد أن تعتمد على الأرصاد والبيانات العلمية عن باطن الأرض وسطحها، وهو ما لم يتوافر لهذه الدول حتى الآن؛ ومن ثَمَّ تسير فيها مشروعات التنمية الزراعية بصورة أقرب إلى العشوائية منها إلى التنظيم والتخطيط.

لهذا كله يتفاقم خطر مشكلة الغذاء في العالم؛ خاصة العالم النامي؛ ومن ثَمَّ يتوقع الخبراء أن نصف سكان العالم تقريبًا، لن يكون بإمكانهم أن يحصلوا على كميات مناسبة من الغذاء الصحي؛ خاصةً في الدول النامية، التي تعاني من زيادة في عدد سكانها.

ويقرر هؤلاء الخبراء - أيضًا - أن حوالي ثلث سكان العالم الآن يعيشون في دول لا تنتج ما يكفي شعوبها من الغذاء[4].

فإذا أضيف إلى هذا كله ما استحدثته الدول المتقدمة حاليًا من تحويل الحبوب الزراعية إلى طاقة تدار بها الآلات، ظهر مدى هول المشكلة وفظاعتها؛ فإن الدول النامية التي كانت تعتمد في غذائها على ما تستورده من الدول التي لديها فائض في الحبوب، سوف تعاني الأمرّين من هذه المسألة؛ حيث ستمتنع هذه الدول من تصدير الحبوب؛ لأنها ستحولها إلى طاقة تستغني بها عن البترول الذي تمتلكه الدول النامية، وفي حالة موافقة هذه الدول على تصدير الحبوب؛ فإنها سترفع من أسعارها، مما يزيد معاناة الشعوب في الدول النامية.

وأذكر هنا أن الخبراء كانوا يذكرون - من ضمن ما يذكرونه - سببًا لقلة غذاء الإنسان؛ وهو أن بعض الناس يستخدمون الحبوب علفًا لحيواناتهم وطيورهم بدلا من الأعلاف الأخرى التي لا يستطيعون توفيرها لحيواناتهم وطيورهم؛ نظرًا لارتفاع أسعارها.

فإذا كان تقديم غذاء الإنسان غذاءً لما يتغذى به الإنسان - وكأنه عملية تحويل للغذاء من صورة إلى أخرى - سببًا في معاناة الإنسان، وقلة غذائه؛ فكيف وقد أصبح غذاء الإنسان الآن وقودًا تدار به الآلات؟!

إن كل هذا كله ينذر بمشكلة خطيرة، لا بد أن تتكاتف الدول الإسلامية جميعًا، بل يتكاتف العالم كله للتصدي لها؛ وإلا فسوف يتعرّض العالم كله لويلات كثيرة بسبب الجوع.

فالمجاعات سبب مباشر في كثرة جرائم السرقة[5]، وقطع الطريق، والنهب، والسلب، والدعارة[6]، وهي خطر على سيادة الأمة واستقلالها، وعلى عقيدة المرء وفكره، وتنعكس آثارها على تجارة الدول وصناعتها، وعلى جميع مواردها، التي تعتمد عليها؛ ومن ثَمَّ سينتشر الكساد في موارد البلاد، ويستشري الفساد، وتَعُمُّ الفوضى جوانب البلاد، وتكثر البطالة بين العباد.

بل إن سلاح الجوع من أمضى الأسلحة في أيدي أعداء الإسلام، وهو ما يقرره اليهود، ويحاولون الإفادة منه قائلين: «إن الحاجة يوميًا إلى الخبز، ستكره الأمميين[7] على الدوام إكراهًا على أن يقبضوا ألسنتهم، ويظلوا خدمنا الأذلاء»[8].

فالأمر إذًا جد خطير، ولا بد من السعي من أجل العلاج وإيجاد الحل، ولعل هذا البحث يكون خطوة في هذا المجال.

المبحث الأول

إدارة مشكلة توفير الغذاء والتخطيط لها

من يتأمل ما جاء في سورة يوسف - عليه السلام - بشأن رؤيا ملك مصر، وتأويل يوسف - عليه السلام - لها - يجد أنها تنبئ عن أمرين لهما أهمية كبيرة في التصدي لمشكلة نقص الغذاء ومحاولة توفيره، ويتمثل هذان الأمران فيما يلي:

الأمر الأول: أهمية الإدارة والتخطيط من أجل توفير الغذاء.

الأمر الثاني: الصفات والخصائص التي ينبغي أن يتمتع بها من يتصدَّى لمشكلة توفير الغذاء.

وفيما يلي تفصيل القول في كلا الأمرين:

الأمر الأول: أهمية الإدارة والتخطيط من أجل توفير الغذاء:

الإدارة الجيدة لأية مشكلة، والتخطيط لحلها من أهم العناصر التي تسهم في حل هذه المشكلة، والتغلب عليها.

ومصطلح الإدارة: يراد به «رعاية الأفراد، أو قيادة الغير نحو أهداف معينة»[9]، فإذا ارتبط هذا المصطلح بمشكلة ما، أو خطر معين، كان معناه: قيادة الأفراد من أجل الخروج من هذه المشكلة، وإنقاذهم من هذا الخطر؛ وفق أسلوب علمي يساعد على ذلك؛ ولذا عرف التجار إدارة الخطر بأنها: «الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار، التي يتعرَّض لها الفرد، أو المشروع، وقياسها، ثم اختيار أنسب الوسائل لمواجهتها، أو لمواجهة الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنة»[10].

وبناءً على ذلك؛ يمكن القول بأن إدارة مشكلة توفير الغذاء تعني: قيادة الأفراد من أجل توفير الغذاء لهم، والتصدي للعوامل المؤدية إلى نقص أغذيتهم؛ وفقًا لأسلوب علمي على أساسه يتم اختيار أفضل الطرق لمواجهة هذه العوامل، وما يترتب عليها من خسائر بأقل ما يمكن من التكاليف.

ومن هذا يتضح أن الإدارة لا تنفك عن التخطيط، والتخطيط عبارة عن «أنشطة تتعلق بالمستقبل، وتعمل على صياغة الأهداف، وتحديد الوسائل والأساليب التي سوف تستخدم لتحقيق هذه الأهداف»[11].

فالتخطيط - إذًا - عملية مستقبلية تتعلق بالاختيار الرشيد بين مجموعة من البدائل؛ للوصول إلى أهداف محددة بأحسن كفاءة ممكنة؛ وذلك باتخاذ قرار بشأن هذه الأهداف التي ينبغي تحقيقها في غضون فترة محددة مستقبلًا، وتعيين الوسائل التي عن طريقها يمكن إنجاز هذه الأهداف بأفضل كفاءة ممكنة، من خلال برنامج زمني محدد[12].

وهذا ما قام به يوسف - عليه السلام - بوصفه المدير المتصدي لمواجهة مشكلة نقص الغذاء التي تعرَّضت لها البلاد في وقته؛ حيث وضع برنامجًا زمنيًّا محددًا بأربعة عشر عامًا، يتم خلالها التصدي للمشكلة عن طريق وسائل محددة وضعها - عليه السلام - وأشار إليها الحق - سبحانه وتعالى - بقوله: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ۞ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ ۞ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ ۞ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف:46-49].

فقد بدأت الآيات ببيان المشكلة التي تتعرض لها البلاد؛ من خلال عرض رؤيا العزيز على يوسف - عليه السلام - والتي ترمز للمشكلة تلميحًا لا تصريحًا، فأوَّلها يوسف - عليه السلام - ومن خلال هذا التأويل أبرز ثلاثة عناصر رئيسة لهذه المشكلة وحلها:

العنصر الأول: طبيعة المشكلة، ونوعيتها، وهي تتمثل في سبع سنوات من القحط، سوف تواجه البلاد.

العنصر الثاني: الإمكانات المتاحة أمام من يحاول التصدي لهذه المشكلة؛ وهي تتمثل في سبع سنوات من الخصب، تنعم فيها البلاد بالخير والنماء.

العنصر الثالث: الوسائل التي يمكن من خلالها مواجهة المشكلة، وهي الجد والادخار.

ومن خلال هذه العناصر، حدَّد يوسف - عليه السلام - الهدف الذي يرمي إليه، وهو يتمثل في توفير الغذاء في سنوات القحط السبع؛ ثم أخذ في التخطيط من أجل الوصول إلى هذا الهدف، والتغلب على هذه المشكلة؛ فوضع خطة زراعية ذات مرحلتين؛ كل منهما تستمر سبع سنوات:

أما المرحلة الأولى: فهي تستغرق سبع سنوات، تمثل سنوات الجد والاجتهاد؛ للإفادة من الخصب وعناصر النماء الموجودة في هذه السنوات بأفضل صورة؛ للحصول على أكثر محصول ممكن في هذه الفترة؛ بحيث يزيد عن الحاجة، ويمكن الادخار منه لمواجهة سنوات القحط.

وأما المرحلة الثانية: فهي تستغرق سبع سنوات - أيضًا - يتم فيها الإفادة مما سبق ادخاره في المرحلة الأولى، مع وضع ما يلزم ذلك من أسس وضوابط تُؤَمِّن وصول الغذاء إلى مستحقيه.

وفي كلٍّ من هاتين المرحلتين تفصيلات كثيرة، يأتي بيانها في المبحثين القادمين بمشيئة الله تعالى؛ وإنما القصد من الإشارة إليهما هنا؛ هو بيان أن السورة الكريمة من خلال صنيع يوسف - عليه السلام - قد أكدت على أهمية الإدارة والتخطيط الجيد لمواجهة المشكلات، وقد كانت المشكلة هنا هي مشكلة نقص الغذاء ومحاولة توفيره.

وقد ألمحت الآيات إلى أن مواجهة هذه المشكلة لا بد أن تعتمد على نظر متأنٍّ في المشكلة وطبيعتها، يتم فيه تحليل عناصر هذه المشكلة، وبيان الإمكانات المتاحة لمواجهتها، والتي بناءً عليها يمكن وضع خطة محكمة لهذه المواجهة؛ يمكن من خلالها التغلب على المشكلة، والتصدي لها.

ويستفاد من هذا أن التصدي لمشكلة الغذاء في العصر الحديث يستلزم ما يأتي:

أولا: تحديد أبعاد المشكلة التي تواجه البلاد؛ وذلك من خلال الدراسات المتخصصة في مجال الغذاء بأنواعه، وإنتاجه، والتي تبين مقادير إنتاج الأغذية، ومقادير استهلاكها، ومدى كفاية هذه الأغذية لحاجة البلاد، ومدى العجز في بعضها، أو الزيادة في بعضها الآخر.

ثانيًا: تحديد الإمكانات المتاحة لمواجهة المشكلة من خلال الدراسات المتخصصة - أيضًا - في المجالات المتعلقة بالغذاء؛ مثل: الزراعة، والري، واستصلاح الأراضي، والثروة الحيوانية، والسمكية، والصناعات الغذائية؛ وذلك للوقوف على مواضع الضعف التي تحتاج إلى معالجة، ومواضع القوة التي يمكن الإفادة منها في حل المشكلة.

ثالثًا: وضع خطة محكمة لمواجهة مشكلة نقص الغذاء تعتمد على نتائج الدراسات السابقة عن طبيعة المشكلة، والإمكانات المتاحة لحلها.

وهذه الخطة ينبغي أن توضع - أيضًا - وفقًا لدراسات متخصصة، تبين المدة المناسبة لتنفيذ هذه الخطة، وتقسيماتها الزمنية، وبيان أولوية المشروعات المختلفة في التنفيذ وفق الجدول الزمني المحدد لهذه الخطة.

ومن يقوم بوضع هذه الخطة والإشراف على تنفيذها لا بد أن تتوافر فيه العديد من الصفات والخصائص التي تؤهله للنجاح في مهمته، وقد أشارت السورة الكريمة - من خلال قصة يوسف - عليه السلام - في تصديه للسنوات العِجاف - إلى أهم هذه الخصائص والصفات، وهو ما سيبينه البحث فيما يأتي:

الأمر الثاني: الصفات والخصائص التي ينبغي أن يتمتع بها من يتصدى لمشكلة توفير الغذاء:

عند التصدي لمشكلة توفير الغذاء والتخطيط لها، ينبغي أن يوضع في الحسبان أن أية خطة توضع لحل هذه المشكلة، مهما بلغت دقتها، ومهما كانت درجة إحكامها وجودتها؛ فإنها لا تحقق الأهداف المنشودة منها إلا إذا قام على تنفيذها من يقدر على العمل بكفاءة مستندة إلى العلم بما يعمله، وبإخلاص يستند إلى الإيمان بقضيته، وهو ما يسمونه في عالم الإدارة والقيادة والوظائف العامة: (الرجل المناسب في المكان المناسب) [13].

ويسميه الشرع الحنيف: (إسناد الأمر إلى أهله)، ويجعل عدمه علامة على قيام الساعة؛ كما جاء في صحيح البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا ضيعت الأمانة، فانتظر الساعة» قيل: كيف إضاعتها يا رسول الله؟ قال: «إذا أسند الأمر إلى غير أهله، فانتظر الساعة»[14].

إذن، فلا بد عند التفكير في مسألة توفير الغذاء، أن يسند الأمر في التخطيط لذلك وتنفيذه إلى من هو أهل له، والأهلية هنا هي أهلية القيادة، فالذي يخطط لحل مشكلة عامة وغاية في الأهمية كمشكلة توفير الغذاء، لا بد أن يتمتع بمقومات القيادة، التي تؤهله لإدارة هذه المشكلة والتخطيط لها؛ «لأن القيادة تعني القدرة على التأثير في سلوك الأفراد، وتوجيهه نحو الأهداف المحددة، وبالتالي فالقائد: هو الشخص الذي يتميز بصفات معينة، تميزه عن باقي أفراد المجموعة، التي يتولى قيادتها، وهذه الصفات تخول له القدرة على التأثير في هؤلاء التابعين؛ للوصول إلى الأهداف المشتركة»[15].

وهذه الصفات التي تؤهل القائد للقيادة كثيرة جدًا، يطول الأمر باستعراضها، وبيان أهميتها؛ وهو ما لا يتسع له حيز هذا البحث؛ بالإضافة إلى كونه أمرًا مكرورًا معادًا؛ فكثير

من الكتب قديمًا وحديثًا قد تحدث عن هذه الصفات؛ ابتداءً من الكتب التي تتناول القيادة العامة في الدولة، فبينت الشروط الواجب توافرها في الحاكم[16]، أو الوزير[17]، وانتهاءً بالكتب التي تتناول إدارة المشروعات والأعمال التجارية[18].

ولذا فسيكتفي البحث هنا ببيان الصفات التي يجب أن تتوافر فيمن يتولى أمر توفير الغذاء؛ كما نبهت إليها سورة يوسف عليه السلام.

والسورة الكريمة قد نبهت إلى بعض هذه الصفات تصريحًا، ونبهت إلى بعضها الآخر تلميحًا، ويمكن بيان هذا وذاك فيما يلي:

أولا: الصفات التي صرحت بها السورة الكريمة:

صرحت السورة الكريمة بأربع صفات توافرت في يوسف - عليه السلام - وأهلته للتصدي لمشكلة القحط المنتظر، وتوفير الغذاء لسنوات الجدب القادمة.

وقد جاء التصريح بصفتين من هذه الصفات الأربع على لسان الملك، وجاء التصريح بالصفتين الأخريين على لسان يوسف - عليه السلام - نفسه.

أما الصفتان اللتان ورد التصريح بهما على لسان الملك؛ فهما كونه - عليه السلام - مكينًا أمينًا؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [يوسف:54].

والمقصود بكونه - عليه السلام - مكينًا: أنه صار ذا مكانة[19]، تؤهله لصنع ما يراه ويخطط له، وهو ما يدل عليه كلام المفسرين لهذه الآية؛ حيث قال الطبري[20]: «فلما كلم الملكُ يوسفَ، وعَرَف براءته وعِظَمَ أمانته، قال له: إنك يا يوسف ﴿لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ ؛ أي متمكن مما أردت، وعرض لك من حاجة قبلنا؛ لرفعة مكانك، ومنزلتك لدينا»[21].

وكذلك ذكر القرطبي[22] أن ﴿مَكِينٌ﴾ بمعنى: متمكن نافذ القول[23]، وذكر النسفي[24] أنها بمعنى: ذو مكانة ومنزلة[25].

وهذا يعني أن من يُخَوَّل إليه أمر حل مشكلة من المشاكل - كما في مشكلة توفير الغذاء هنا - لا بد أن يخوَّل له من السلطة ما يمكنه من تنفيذ ما يريد في هذا الشأن؛ لأنه لو لم يكن ذا سلطة تجعل أمره مطاعًا؛ لما استطاع حل المشكلة.

وهذه السلطة تتحدد وفقًا لمتطلبات الخطة الموضوعة لحل هذه المشكلة، كما يتضح من قول يوسف – عليه السلام – للملك: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ﴾ [يوسف:55]، فاقترح عليه نوع السلطة الذي يتناسب مع الخطة التي اقترحها لحل المشكلة.

والمقصود بكونه أمينًا: أنه ذو أمانة، وهي صفة لا بد منها فيمن يتولى أمور الناس، لا سيما أمر أقواتهم وغذائهم؛ فلا بد فيمن يتولى ذلك أن يكون أمينًا، لا يعمل بدافع الشهوة، وإنما يعمل لداعي الحكمة، والصالح العام[26]، وهذا ما كان عليه يوسف – عليه السلام – وعرفه الملك منه؛ فاعترف له به، وكلفه بأمر غذاء الناس، وأمنه على خزائن الأرض.

وفي ذلك يقول الشوكاني[27]: «لما تكلم يوسف في مقام الملك، جاء بما حببه إلى الملك، وقربه من قلبه، فقال له هذه المقالة – يعني: قوله: ﴿إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ أي: ذو مكانة، وأمانة؛ بحيث يتمكن مما يريده من الملك، ويأمنه الملك على ما يطلع عليه من أمره، أو على ما يكله إليه من ذلك»[28].

وأما الصفتان اللتان ورد التصريح بهما على لسان يوسف عليه السلام فهما:

الصفة الأولى:كونه حفيظا. وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾.

والمقصود بكونه حفيظًا: أنه أهل للمحافظة على ما يؤتمن عليه، كفؤ لما يتولاه.

الصفة الثانية :كونه عليما.أي: أنه ذو علم بما يلزم من أجل تدبير الأمر الذي يتولاه، وهو ما يدل عليه أقوال المفسرين.

فقد قال ابن كثير[29]: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾: مدح نفسه، ويجوز للرجل ذلك إذا جُهل أمره للحاجة، وذكر أنه ﴿حفيظٌ﴾ ، أي: خازن أمين ﴿عَلِيمٌ﴾: ذو علم وبصيرة بما يتولاه. وقال شيبة بن نعامة[30]: حفيظ لما استودعتني عليم بسني الجدب[31].

وقال ابن الجوزي[32] في زاد المسير: في قوله تعالى: ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾. ثلاثة أقوال:

أحدها: حفيظ لما وليتني، عليم بالمجاعة متى تكون.

والثاني: حفيظ لما استودعتني، عليم بهذه السنين.

والثالث: حفيظ للحساب، عليم بالألسن؛ وذلك لأن الناس كانوا يَرِدُون على الملك من كل ناحية، فيتكلمون بلغات مختلفة[33].

ثانيًا: الصفات التي ألمحت إليها السورة الكريمة:

ألمحت السورة الكريمة إلى بعض الصفات التي يجب أن تتوافر فيمن يلي أمرًا من الأمور العامة ومصالح الناس، لا سيما ما يتعلق بأمر غذائهم وطعامهم، ومن هذه الصفات ما يأتي:

1- البراءة من التهمة:

لا بد أن يكون من يلي أمر الناس موثوقًا به، بعيدًا عن الشبهات، مبرءًا من التهم، وهو ما ألمحت إليه السورة الكريمة، حين رفض يوسف - عليه السلام - الذهاب إلى الملك بعد أن فسَّر له الرؤيا إلا بعد إظهار براءته، على ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ فَلَمَّا جَاءهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللاَّتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ ۞ قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ قَالَت امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ۞ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ ۞ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّيَ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۞ وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [يوسف:50-54].

فقد سُئل يوسف - عليه السلام - عن تأويل الرؤيا، فأوَّلها حتى لا يكون كاتمًا للعلم، لكن لم يبدِ رغبته في القيام بالأمر إلا بعد أن ظهرت براءته مما قد سبق أن نسبته إليه امرأة العزيز ظلمًا؛ حتى يلي ما يتولاه من أمر الناس، وهو بعيد عن التهمة والشبهة، فيكون أهلاً لثقتهم وطاعتهم له.

2- الخبرة:

ينبغي أن يختار لولاية أمر الناس - فيما يتعلق بتوفير غذائهم وغيره من له خبرة في هذا المجال؛ فليست أقوال الناس وقراراتهم سواءً، وإنما في الغالب يكون قول أصحاب الخبرة في الأمر هو الأصح، وقراراتهم هي الأقرب للصواب، وهذا ما ألمحت إليه السورة الكريمة؛ حيث يظهر لمن يتأمل آياتها أن قول يوسف - عليه السلام - في أمر الرؤيا، وما أنبأ به من

حدوث الخصب والنماء، ثم الجدب والقحط - إنما قبل منه، وصدقه الملك وغيره فيه؛ بناءً على ما ظهر من قبل من صدق تأويله للرؤيا؛ فثبتت له الخبرة الصحيحة في هذا المجال، فقبل الناس قوله، وعملوا برأيه.

وتتمثل الخبرة القديمة التي عرفت عن يوسف - عليه السلام - في تأويل الرؤيا في تأويله لما رآه صاحباه في السجن؛ حيث قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف:36].

فأخبرهما يوسف - عليه السلام - بتأويل ذلك قائلاً: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِن رَّأْسِهِ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يوسف:36]. ثم أوصى يوسف - عليه السلام - من ظن نجاته بأن يذكر أمره للملك، لكن هذا الرجل قد نسي وصية يوسف - عليه السلام - قال تعالى: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف:42].

ولم يتذكر هذا الرجل أمر يوسف - عليه السلام - إلا بعد أن رأى الملك رؤياه، وحار في تفسيرها، فعند ذلك تذكر الرجل يوسف، وما لديه من العلم بتأويل الرؤى، فطلب من الملك أن يرسله إلى يوسف (عليه السلام)؛ ليأتي له بتأويل ما رأى.

3- الإيمان بالقضية:

لا شك أن من كان مؤمنًا بقضية ما، كان أقدر على العمل من أجلها من غيره، وأكثر تحملاً للمشاق والمتاعب التي يتعرض لها في سبيلها.

والإيمان بالقضية هنا فيما يتعلق بمشكلة توفير الغذاء: أن يكون من يتصدى للتخطيط لحل هذه المشكلة مدركًا - حقًا - لمدى خطورتها، وما يترتب عليها من فناء الأفراد والجماعات؛ مؤمنًا بقدرته في مواجهة هذه المخاطر، واثقًا في خطته التي وضعها للتغلب على المشكلة.

وهذا ما ألمحتْ إليه السورة الكريمة؛ حيث وقع اختيار الملك على يوسف - عليه السلام -؛ ليتولى أمر تدبير أقوات الناس في تلك المدة التي كانوا مقدمين فيها على الخصب ثم الجدب؛ لأن يوسف - عليه السلام - هو صاحب التأويل وهو صاحب الخطة والحل، وهو

- بلا شك - أكثر الناس إيمانًا بما يقول، وثقة بما رآه، ومن ثَمَّ كان أقدر من غيره على التصدي لهذه المشكلة التي تنبأ بها، ولتنفيذ ما خطط له.

وخلاصة ما تقدم في هذا المبحث أن سورة يوسف - عليه السلام - قد نبهت إلى ضرورة التخطيط من أجل توفير الغذاء، وأن هذا التخطيط ينبغي أن يكون مبنيًا على إدراك صحيح لطبيعة المشكلة وأبعادها، والإمكانات المتاحة لحلها، ثم يوضع لذلك خطة معتمدة على دراسات علمية متخصصة في الأمور ذات الصلة بالموضوع.

كما نبهت إلى أن مَن يقوم بالتخطيط لتوفير الغذاء، ويقوم على تنفيذ هذه الخطة، لا بد أن تتوافر فيه الصفات والخصائص التي تؤهله لذلك؛ كالأمانة، والعلم، والحفظ، والسلطة التي تمكّن له، وتجعله مطاعًا، والبراءة من التهم، والبعد عن الشبهات، والخبرة المؤهلة له للعمل في هذا المجال، وإيمانه بعمله، والهدف الذي يرمي إليه، وغير ذلك من الصفات التي تعينه على النجاح في الوصول إلى هدفه المنشود؛ من توفير الغذاء وقت الحاجة.

المبحث الثاني
توفير الغذاء بزيادة الإنتاج

لما أنبأ يوسف – عليه السلام – عن مشكلة القحط المؤدي إلى نقص الغذاء التي ستتعرض لها البلاد في الأعوام المقبلة، لم يكتف بعرض المشكلة وبيانها، وإنما أشار بحلها؛ فقال: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَباً فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾ [يوسف:47]. والحل الذي أشار به يوسف – عليه السلام – لتوفير الغذاء في سني القحط والجدب، يبدأ من عنصر الإنتاج؛ باستغلال سنوات الخصب، الاستغلال الأمثل، الذي يمكن من خلاله زيادة الإنتاج إلى أقصى زيادة ممكنة؛ لتكون هذه الزيادة رصيدًا وذخرًا، يسد حاجة الناس إلى الغذاء عند حاجتهم إليه.

وهذا الذي ذهب إليه يوسف – عليه السلام – هو ما يسميه الاقتصاديون المعاصرون بتخطيط الإنتاج؛ لتحقيق الاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة[34]، والوصول في استعمال الموارد الاقتصادية إلى حده الأقصى، وهو أمر يحث عليه الإسلام، بل إنه يَعُدُّ الإهمال أو التقصير في استخدام الموارد الطبيعية التي وهبها الله للإنسان، وعدم الاستخدام الأمثل والكامل للموارد البشرية والطبيعية المتوافرة في المجتمع – نوعًا من عدم الشكر لله – تعالى – على هذه النعم[35]، فضلاً عن كونه نوعًا من العصيان للأمر الوارد في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك:15].

ومن الطبيعي أن يكون يوسف – عليه السلام – قد انتهز فرصة السنوات السبع المخصبة؛ فعمل على الاهتمام بالأراضي الزراعية الموجودة فعلاً في هذا الوقت، واعتنى بإصلاحها إصلاحًا يتيح لها إنتاج أقصى ما يمكن من الغلة من كل محصول تتم زراعته، وفي الوقت ذاته عمل على التوسع في الرقعة الزراعية؛ باستصلاح أراضٍ جديدة؛ يهيئ من خلالها أكبر مساحة ممكنة صالحة للزراعة[36].

وفي سبيل ذلك كان مباحًا ليوسف – عليه السلام – أن يفعل كل ما فيه مصلحة، تسهم في حل الأزمة التي يخطط لحلها دون تعدٍّ على حدودالشرع؛ يدل لذلك ما ذكره القرطبي تعليقًا على قول يوسف – عليه السلام – في قوله تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَباً﴾ الآية:

«هذه الآية أصل في القول بالمصالح الشرعية، التي هي حفظ الأديان والنفوس والعقول والأنساب والأموال، فكل ما تضمن تحصيل شيء من هذه الأمور فهو مصلحة، ولا خلاف أن مقصود الشرائع إرشاد الناس إلى مصالحهم الدنيوية؛ ليحصل لهم التمكن من معرفة الله – تعالى – وعبادته الموصلتين إلى السعادة الأخروية»[37].

ويستفاد من ذلك أن العمل من أجل توفير الغذاء يقتضي العمل أولاً على زيادة إنتاج الغذاء؛ باستغلال كافة الإمكانات المتاحة لذلك، وأن لولي الأمر أن يتخذ من القرارات كل ما يراه محققًا للمصلحة، وموصلاً إلى الهدف المنشود، وقد جاءت شرائع الإسلام مؤكدة لذلك كله، ويمكن إيضاح ذلك ببعض الأحكام على سبيل التمثيل لا الحصر، مع التركيز على ما يتعلق منها بمسألة توفير الغذاء دون غيره؛ وذلك كالآتي:

أولاً: تشجيع الإسلام على الزراعة:

الزراعة – أو الفلاحة كما أطلق عليها ابن خلدون[38]– تعني: «القيام على إثارة الأرض وزراعتها وعلاج نباتها وتعهده بالسقي والتنمية إلي بلوغ غايته ثم حصاد سنبله واستخراج حبه من غلافه، وإحكام الأعمال لذلك، وتحصيل أسبابه ودواعيه»[39].

ومعنى هذا: أن الزراعة تضم مجموعة من العمليات التي تهدف إلي تهيئة الأقوات للاستهلاك بدءًا من إعداد الأرض وتهيئتها بحرثها وإلقاء البذر فيها، ورعايتها بالسقى، والحفظ، وانتهاءً بنضج الزرع، وتحويله إلى غذاء للإنسان.

وقد عرف الإنسان الزراعة منذ أقدم الأزمنة وكانت سببًا في تقدمه وحضارته، حيث استطاع أن يُطوِّع ما خلقه الله – سبحانه – في الأرض لخدمته ونفعه، ولم تتوقف أهمية الزراعة عند التاريخ القديم للإنسان، بل استمرت حتى الآن من أهم الأنشطة الإنتاجية، ولا تزال الزراعة حرفة ملايين البشر في شتي بقاع الأرض المختلفة، حيث يعتبر القطاع الزراعي في الوقت الحاضر واحدًا من أهم القطاعات الاقتصادية في مختلف دول العالم.

ولقد حث الإسلام على استثمار الأرض وزراعتها؛ لأنها المصدر الرئيس لمَدِّ العالم كله باحتياجاته من المواد الغذائية، بل هي الوسيلة الطبيعية التي استخدمها الإنسان الأول من لدن آدم –عليه السلام– لتحصيل معاشه واكتساب رزقه.

ثم إن الزرع هو الغلة الطبيعية للأرض التي أمر الإنسان بعمارتها وإصلاحها، ومنع الفساد فيها.

وقد عني القرآن الكريم بالزراعة، فبين أهميتها، ودلت نصوصه على أهمية توفير الغذاء وامتنان الله - سبحانه - على عباده بهذه النعمة العظيمة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:30]، حيث استخلف الله الإنسان في الأرض، واستخلافه فيها يقتضي عمارتها، وعمارتها تكون بالزراعة والانتفاع بما في باطنها من معادن فيكون ذلك مطلوبًا من الناس عامة، ومن المسلمين خاصة، لأنه من مقتضيات الاستخلاف العام للناس في الأرض.

ويقول تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام:141]، وقال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاء اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فصلت:39]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعاً مُّخْتَلِفاً أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرّاً ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَاماً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُوْلِي الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر:21].

وهذا كله امتنان من الله - سبحانه وتعالى - على عباده بما خلقه لهم وهيأه من إنتاج زراعي متنوع وفير، يشبع احتياجاتهم كافة؛ ولذا يحثهم الله - تعالى - على تأمل ذلك، وشكر الله عليه كما في قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبّاً فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ ۞ وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ ۞ لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ [يس:33-35].

كما دلّ القرآن الكريم على أن الزراعة من أسمى الحرف، وأعلاها قدرًا وقد استنبط ذلك الإمام القرطبي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّئَةُ حَبَّةٍ﴾ [البقرة:261]، فقال: «الآية دليل على أن اتخاذ الحرث من أعلى الحرف المتخذة للمكاسب ويشتغل بها العمال؛ ولهذا ضرب الله بها المثل»[40].

وفي هذا - أيضًا - يقول الماوردي[41]: «الزراعات أصل المكاسب كلها وأطيب من البيوع وغيرها؛ لأن الإنسان في الاكتساب بها أحسن توكلًا وأقوى إخلاصًا وأكثر لأمر الله تفويضًا وتسليمًا»[42].

وكما عني القرآن الكريم بالزراعة وإعلاء قدرها والحث عليها، عنيت بذلك - أيضًا - السنة النبوية كما يدل على ذلك ما رواه أصحاب السنن والآثار من أحاديث أبرزها ما يلي:

1- ما رُوي عن جابر - رضي الله عنه - أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يغرس غرسا إلا كان ما أكل منه له صدقة، وما سرق منه له صدقة، ولا يرزؤه أحد إلا كان له صدقة»[43] رواه مسلم فى صحيحه، ومعنى «يرزؤه» ينقصه.

وفى رواية ثانية لمسلم أيضًا: «لا يغرس مسلم غرسًا، ولا يزرع زرعًا؛ فيأكل منه إنسان، ولا دابة، ولا شيء إلا كانت له صدقة»[44].

2- ما رُوي عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «إن قامت الساعة، وفى يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفعل»[45].

وهنا قد حثّ النبي ﷺ على الزراعة حتى في ظل أصعب الظروف.

وقد قام النبي ﷺ بوضع التشريعات المنظمة لاستغلال الأراضي وتمويلها والاستثمار فيها، من مزارعة، ومساقاة، وسلم، وإجارة، كما وضع الضوابط الكفيلة بمنع النزاع بين الأفراد في تسويق المنتجات الزراعية.

وقد دلت الآثار المروية عن أصحاب النبي ﷺ على اهتمامهم - أيضا - بالزراعة والعمل بها وزيادة الإنتاج الزراعي، ومن ذلك أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين قرر ضرب الخراج على الأرض المفتوحة، كان قصده من ذلك أن تبقى الأرض عامرة بالزراعة، وأهلها أقدر من الغانمين على ذلك لما يتوافر لديهم من الخبرة والقدرة على الزراعة، ولذلك أبقى عمر هذه الأرض المفتوحة تحت يد أصحابها، وأخذ منهم الخراج، وعلّل ذلك قائلاً: «يكونون عمار الأرض؛ فهم أعلم بها وأقوى عليها»[46].

وقد سلك عمر - رضي الله عنه - في ذلك مسلك النبي ﷺ حين فتحت خيبر، وصارت الأرض والأموال المغنومة تحت يده، ولم يكن له من العمال من يكفون عمارة الأرض وزراعتها، فدفعها إلى أهلها على أن يزرعوها ولهم، نصف ثمرها. وبقيت على ذلك طيلة حياة النبي ﷺ وحياة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - حتى أجلاهم عمر - رضي الله عنه - إلى الشام[47].

وكل هذه المعاني الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية وآثار الصحابة تعطي صورة صادقة عن عناية الإسلام البالغة بالنشاط الزراعي الذي يُعَدُّ - بلا شك - المصدر الأساسي لتوفير الغذاء في العالم.

وإذا كان الإسلام يشجع على الزراعة؛ لما لها من دور كبير في توفير الغذاء؛ فإنه يمكن قياسًا على ذلك أن يُوصي البحث بالإكثار من مزارع الدواجن والأسماك والحيوانات؛ فكل ذلك مما يندب إليه الشرع الحنيف بجامع أن الجميع يوفر الغذاء للإنسان، ويمكنه من عمارة الأرض والاستخلاف فيها؛ كما أراد الله تعالى.

وهنا يلفت نظر الباحث جمال اللغة التي لم تجعل اسم المزرعة مقصورًا على ما ينتج الزرع؛ بل جعلته عامًّا في الدلالة على كل ما ينتج الغذاء، سواء كان نباتيًّا أم حيوانيًّا.

ثانيًا: تشجيع الإسلام على زيادة عناصر الإنتاج:

الإسلام لم يكتف بالحثّ على استغلال ما يتاح للإنسان من عناصر الإنتاج، وإنما حثه على أن يبحث عن عناصر إنتاج جديدة، يضيفها إلى ما وجده متاحًا له؛ فيتضاعف بهذا إنتاجه، ويعُم الخير والنفع، ومن ذلك فيما يتعلق بمسألة توفير الغذاء: تشجيع الإسلام على إحياء الموات[48]، والترغيب في ذلك؛ بأن جعل الأرض الميتة التي يتم إحياؤها ملكًا لمن أحياها[49]؛ ليكون ذلك حافزًا له على إحياء الأرض بعمارتها بالزرع وغيره؛ فقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «من أعمر أرضًا ليست لأحد؛ فهو أحق بها»[50].

وروي عنه - أيضًا - ﷺ أنه قال: «من أحيا أرضًا ميتة؛ فهي له»[51].

وفي حديث ثالث: «من أحيا أرض ميتة؛ فله فيها أجر، وما أكلت - أي: طلاب الرزق - منها فهو صدقة»[52].

وإعمار الأرض أو إحياؤها يكون باستغلالها استغلالاً شرعيًّا، يحقق المصلحة للإنسان، أيًّا كان نوع هذه المصلحة، ما دامت مصلحة مشروعة، والذي يهم البحث هنا هو استغلالها في الزراعة؛ لتوفير الغذاء.

ثالثًا: المنع من تعطيل عناصر الإنتاج:

منع الإسلام من تجميد المصادر الطبيعية المختلفة من عناصر الإنتاج التي يمكن استغلالها من قِبل الأفراد، واعتبر تجميدها مؤديًا إلى فقدان حق الملكية[53].

ومما يتعلق من ذلك بما البحث بصدده هنا من أمر توفير الغذاء، نَهيُ النبي ﷺ عن تعطيل الأرض عن الزرع، وأمره ﷺ من لديه أرض زراعية معطلة، لا يقوم هو بزراعتها - أن يمنحها غيره؛ ليزرعها، ولا يتعطل إنتاجها، وذلك فيما روى جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ أنه قال: «من كانت له أرض فليزرعها، أو ليمنحها أخاه»[54].

وقد رويت أحاديث أخرى بمعناه، وهي تدل على أنه يلزم من ملك أرضًا زراعية أن يقوم بزراعتها؛ سواءً بنفسه، أم بمن ينوب عنه، فإن لم يمكنه شيء من ذلك، تعيَّن عليه أن يعطيها لمن يزرعها؛ لكيلا تصير أرضًا بورًا معطلة، لا جدوى منها ولا فائدة، فتكون كالمال الضائع الذي لا ينتفع به صاحبه، ولا غيره من أبناء مجتمعه.

فالإسلام - إذًا - يدعو إلى توفير الغذاء من خلال الحثِّ على زراعة الأرض؛ لتؤدي وظيفتها المنوطة بها؛ من توفير الغذاء بصرف النظر عمن يقوم بزراعتها هل هو مالكها، أم غيره؟ فالعبرة بالغاية، لا الوسيلة ما دامت وسيلة من الوسائل المشروعة، التي تعود على المجتمع بالصالح العام(55).

وبناءً على ذلك؛ قرر بعض العلماء أن للدولة الحق في انتزاع الأرض من صاحبها الذي يعطل إنتاجها، ويمتنع من استثمارها، وأن للدولة - حينئذٍ - الحق في تقرير الطريقة التي يمكن أن تستغل بها هذه الأرض بما يعود على المجتمع بالنفع، ولا يشترط هؤلاء العلماء مع ذلك الانتزاع أن يكون هناك تعويض لصاحب الأرض.

رابعًا: إعطاء الفرصة لمصادر الغذاء في النمو:

الباحث وهو يبحث في مسألة توفير الغذاء، دار بذهنه ما قرره الشرع الحنيف بخصوص الأضحية، والعقيقة، من أنه لا يجزئ منهما إلا ما بلغ سنًّا معينة من الحيوان، فقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تذبحوا إلا مسنة، فإن تعسر عليكم، فاذبحوا جذعة من الضأن»(56).

والمسنة هي الكبيرة - يعني: في السن - وهي ما بلغ خمس سنوات من الإبل، وما بلغ سنتين من البقر، وما بلغ سنة من المعز، وما بلغ سنة أو ستة أشهر من الضأن على الخلاف المذكور بين الفقهاء في ذلك(57).

وقد خطر ببال الباحث - هاهنا حكمة جليلة من النهي عن ذبح غير المسنة، ترتبط بمسألة توفير الغذاء؛ ولم يشغل الباحث أن يبحث عنها في كتب الفقهاء بقدر ما شغله التنبيه عليها؛ فهي حكمة رآها الباحث في هذا النهي، وربط بينها وبين مسألة توفير الغذاء، بصرف النظر عن أن يكون قد ذكر ذلك أحد من الفقهاء السابقين أم لا؛ وهذه الحكمة تتمثل في إعطاء الفرصة لهذا الحيوان في النمو؛ فيكون أكثر لحمًا؛ ولا شك أن هذا أكثر توفيرًا للغذاء،

فضلاً عن أن - أي حيوان - يكون قد خرج من نسله أكبر عدد متاح من بني جنسه؛ يكون ذخرًا للصرح الغذائي، مما يصب في دائرة الوفر الغذائي وحسن التخطيط.

وقد رأى الباحث أن النهي في الحديث عامٌ، يمكن أن يتجاوز به أمر الأضحية أو العقيقة؛ ليعمم على جميع الذبائح؛ سواء ما قصد بها الأضحية أو العقيقة أو غيرهما؛ وبناءً على ذلك يجوز للدولة المنع من ذبح الحيوانات الصغيرة، وتحديد سن معينة لكل حيوان، لا يصرح بذبحه إلا عند بلوغها، ما لم يكن هناك ضرورة تدعو إلى الذبح؛ كخوف هلاكه أو موته.

فإن ذلك يعطي لمصادر الغذاء الحيواني الفرصة الكاملة في النمو؛ لتكون أوفر لحمًا؛ وهو ما يسهم بشكل فاعل في مسألة توفير الغذاء.

ومن الممكن أن يُوصَى هنا بأن يكون التركيز في الذبائح على ذكور الحيوانات دون إناثها؛ فيستفاد من لحوم الذكور، وفي الوقت ذاته تُعطَى الفرصة للإناث في الحياة؛ فيُستفاد من لبنها، وما يستخرج منه من جبن وزبد، وغير ذلك من منتجات الألبان التي يُعوَّل عليها كثيرًا في عالم الغذاء فضلاً عن استيلادها.

كما أنه يمكن أن يتوسع في أمر إعطاء الفرصة في النمو لمصادر الغذاء؛ لتشمل الأسماك - أيضًا - فيرى الباحث أنه لا بأس من أن يقنن أمر الصيد بما يتيح ذلك؛ كأن يمنع الصيد مثلًا بالشباك ذات العيون الصغيرة؛ لتعطى الفرصة - بذلك - للسمك الصغير في النمو، ثم يُصطاد كبيرًا؛ فيكون أوفر لحمًا.

وخلاصة القول في هذا المبحث: أن سورة يوسف قد نبهت إلى أن التصدي لمشكلة توفير الغذاء يبدأ أولاً بالاهتمام بزيادة الإنتاج الغذائي، والذي تمثل في الإنتاج الزراعي في السورة الكريمة، وليس هناك ما يمنع من التعدي إلى الإنتاج الحيواني، فيشمل الزيادة من إنتاج الدواجن والبهائم والأسماك.

وقد جاء الإسلام بكثير من المبادئ والأحكام التي تدعو إلى زيادة الإنتاج الغذائي بمختلف أشكاله، وتدعم توفير الغذاء بصوره المختلفة؛ فشجعت على الزراعة، وإحياء الموات، وحذرت من تعطيل الأرض عن الزراعة.

وهنا لا بد من التنبيه إلى خطورة الوضع الراهن في كثير من البلدان العربية والإسلامية، والذي يخالف مخالفة واضحة ما جاء به الشرع الحنيف من الحث على إحياء الموات والتحذير من تعطيل الأرض عن الزراعة.

ففيما يتعلق بإحياء الموات: يلاحظ تقاعس كبير من العرب والمسلمين في هذا المجال؛ فلا تزال المساحات الأكبر في الدول العربية والإسلامية مواتًا لا تُستَغل، ولا يُنتفع بها بوجه من وجوه الانتفاع.

فعلى سبيل المثال: في مجال الزراعة تبلغ مساحة الأراضي التي يمكن اعتبارها أراضي زراعية في العالم الإسلامي نحو (22) اثنين وعشرين بليون كيلو متر مربع[58]، من إجمالي المساحة الجغرافية التي تحتلها الدول الإسلامية، والتي تبلغ (30) ثلاثين مليار كيلو متر مربع، وهو ما يزيد على ثلثي المساحة الإجمالية، ولكن ما يتم زراعته من هذه المساحات الشاسعة، لا يتعدى (2420) ألفين وأربعمائة وعشرين مليون كيلو متر مربع، أما باقي المساحة وقدرها (9580) تسعة آلاف وخمسمائة وثمانون مليون كيلو متر مربع فغير مستغل ولو استغل لوفى باحتياجات العالم كله وزاد عن الحاجة، ولزاد متوسط نصيب الفرد المسلم من الأراضي الزراعية عن متوسط نصيب الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك أكبر فائض غذائي في العالم[59].

وهذا يعني أن الله – عز وجل – قد وهب العالم الإسلامي، بل وهب الإنسان عامّة من الموارد الأرضية الصالحة للزراعة ما يزيد عن حاجته، لو أنه أحسن استغلاله[60]؛ وذلك مصداقًا لقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت:56]؛ حيث قيل في تفسيره: «إن رزقي لكم واسع، فابتغوه في الأرض»[61].

نعم فأرزاق الله كثيرة، وخيراته وفيرة، ونعمه لا تُعَدُّ ولا تُحصَى، ولكن الإنسان هو الذي يقصر، ولا يبتغي الرزق من الله – تعالى – كما ينبغي.

المبحث الثالث

توفير الغذاء عن طريق الادخار، وترشيد الاستهلاك، والعدالة في التوزيع

من العناصر الأساسية التي اعتمد عليها يوسف – عليه السلام – في خطته لتوفير الغذاء لسنوات الجدب – عنصر الادخار والتخزين، وهو ما أشار إليه الحق – سبحانه وتعالى – بقوله: ﴿فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾ [يوسف:47]، فأمرهم بأن يدعوا الحبوب في سنابلها؛ لكيلا تصاب بالتسوُّس[62]، وهي طريقة من طرق ادخار الحبوب في هذا الوقت، وهي ليست ذات أهمية في نفسها، وإنما أهميتها تنبع من التنبيه على مبدأ ادخار الغذاء لسد النقص المتوقع فيه في زمن محدد.

فلم يكن ليوسف – عليه السلام – وهو يواجه أزمة الغذاء المتوقعة في السبع العجاف بُدٌّ من أن يقوم بتخزين الفائض من الغذاء في سنوات الخصب، دون أن يتعرض للتلف أو الضياع؛ ولذا أمر – عليه السلام – ببناء المخازن التي تلزم لتخزين الحبوب وحفظها طيلة هذه المدة الطويلة التي بلغت أربعة عشر عامًا من السوس والأمطار واللصوص... إلخ[63].

وقد طلب يوسف – عليه السلام – من الملك أن يوليه النظر فيما يتعلق بأمر هذه الأهراء، فقال: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ﴾ [يوسف:55]، وإنما طلب منه ذلك؛ لما يتوقع – عليه السلام – من حصول الخلل في هذه الأهراء بعد مضي سنوات الخصب السبع، فأراد أن يكون هو الناظر في أمرها؛ لينظر فيها بما يرضي الله – عز وجل – في خلقه من الاحتياط لهم، والرفق بهم[64].

وفضلا عن ذلك فإن يوسف – عليه السلام – كان على أتم الاستعداد لتحمل المسئولية كاملة؛ كي يوفقه الله – تعالى – إلى إنقاذ البلاد والعباد من المجاعة المقبلة، لكنه كان بحاجة إلى السلطات التي تقابل هذه المسئولية التي تحملها؛ كي يمكنه من خلال هذه السلطات أن يقوم بواجبات مسؤوليته[65]، ووظيفته الجديدة؛ فلذلك طلب من الملك أن يجعله على خزائن الأرض؛ بمعنى أن هذه السلطة التي طلبها يوسف – عليه السلام – لم تكن سلطة تشريف، وإنما كانت سلطة لازمة من أجل التكليف الذي كلف يوسف نفسه به أولاً، وكلَّفه به الملك ثانيًا من إنقاذ الناس من خطر الجوع القادم بتوفير الغذاء لهم.

وإذا كان يوسف – عليه السلام – يسعى إلى ادخار الأغذية لمواجهة العجز المنتظر في الغذاء؛ فإنه لن يمكنه ادخار شيء من هذه الأغذية ما لم يقم بعملية ترشيد واعٍ

للاستهلاك، بتحديد كمية معينة من الغذاء تكفي الحاجة الضرورية لكل فرد، مع وجود عدالة في التوزيع تكفل وصول الكمية المقررة لكل فرد من الغذاء إليه طبقًا للخطة الموضوعة؛ حتى لا تمتلئ بعض البطون على حساب البعض الآخر، وقد بدأ يوسف - عليه السلام - في ذلك كله بنفسه أولاً؛ حيث روي عنه أنه كان لا يشبع من طعام في سنوات الجدب، فقيل له: أتجوع وبيدك خزائن الأرض؟ فقال: إني أخاف إن شبعت أن أنسى الجائع[66].

ولم يقف الباحث في شيء من المصادر والمراجع على الطرائق والوسائل التي اتبعها يوسف - عليه السلام - في الادخار والتخزين والتوزيع، ولكن مما لا شك فيه أن يوسف - عليه السلام - قد نجح في قيادة الأزمة، وتخطاها بنجاح منقطع النظير، فلا بد أنه سار على طرق صحيحة، واتبع وسائل مجدية؛ كفلت له بقاء الغذاء صالحًا طيلة أربعة عشر عامًا دون أن يفسد، أو تمتد إليه أيدي اللصوص، وأصحاب الأهواء.

وأيًا كان أمر هذه الطرق والوسائل التي اتبعها يوسف - عليه السلام - في ادخار وتخزين الغذاء وتوزيعه - فإن أمرها في حد ذاته لا يُعَدُّ أمرًا ذا بال، وإنما الذي يجب أن يشغل البال هو المبادئ نفسها التي أرساها يوسف - عليه السلام - في قيادته لأزمة الغذاء وتوفيره.

وهذه المبادئ - كما تقرر - هي الادخار، وترشيد الاستهلاك، والعدالة في التوزيع، وهي مبادئ إسلامية، يدعو إليها الشرع الحنيف، ويحث عليها.

فقد أمر الإسلام بمطلق العدل، وحرَّم مطلق الظلم، فقال تعالى: ﴿اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة:8]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ [النحل:90]، وقال جل شأنه: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر:18]، ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ [الحج:71].

وقال النبي ﷺ: «اتقوا الظلم؛ فإن الظلم ظلمات يوم القيامة»[67]، وقال أيضًا: «إن الله ليملي للظالم، فإذا أخذه لم يفلته»[68]، ثم قرأ: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود:102]، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث التي ترغب في العدل، وتحذر أشد التحذير من الظلم.

كما دعا القرآن والسنة النبوية أيضًا إلى الادخار، وترشيد الاستهلاك، وعدم إضاعة المال، فقال تعالى: ﴿وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَّحْسُوراً﴾ [الإسراء:29]، وقال سبحانه: ﴿وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾، [الأعراف:31] وقال - جل شأنه - في صفة عباد الرحمن: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً﴾ [الفرقان:67].

وجعل الله - عز وجل - المبذر أخًا للشيطان، فقال: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ [الإسراء:27].

وقال النبي ﷺ: «إن الله - تعالى - يرضى لكم ثلاثًا، ويكره لكم ثلاثًا: فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا، ويكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»[69].

وهنا لا بد من التفريق بين ترشيد الاستهلاك والبخل، فإن ترشيد الاستهلاك لا يعني أن يكون الإنسان شحيحًا بخيلًا؛ فإن البخل والشح مذمومان في الإسلام؛ كما يدل لذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۞ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۞ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ۞ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى﴾ [الليل:8-11]، وقال سبحانه: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر:9].

وقال النبي ﷺ: «اتقوا الشح؛ فإن الشح أهلك من كان قبلكم، حملهم على أن سفكوا دماءهم، واستحلوا محارمهم»[70].

والمسلم مأمور بالإنفاق والجود، فقد قال تعالى: ﴿وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ [سبأ:39]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلأَنفُسِكُمْ وَمَا تُنفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاء وَجْهِ اللّهِ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة:272].

وقال النبي ﷺ: «ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان، فيقول أحدهما: اللهم، أعط منفقًا خلفًا، ويقول الآخر: اللهم، أعط ممسكًا تلفًا»[71].

إذن فالإسلام يأمر بترشيد الاستهلاك، وفي الوقت ذاته يأمر بالجود، ويذُمُّ البخل والشح؛ فدل هذا على أن ترشيد الاستهلاك ليس من البخل في شيء، وإنما هو اعتدال وتوسط، بعيدًا عن التبذير أو الإسراف.

ومن هذا يتضح أن الإسلام يدعو إلى التوازن في الاستهلاك والإنفاق، وهو سبيل متميز ومختلف عن كل من البخل والإسراف والتبذير[72].

وخلاصة القول في هذا المبحث: أن مسألة توفير الغذاء تقتضي العدالة في توزيع الغذاء، وترشيد استهلاكه؛ ليتوافر جزء منه، يمكن تخزينه للأوقات التي قد تحدث فيها معاناة من نقص الغذاء، وهي مبادئ إسلامية، دعت إليها نصوص القرآن والسنة، ونبه عليها يوسف – عليه السلام – عندما اضطلع بتوفير الغذاء، عندما أصيبت البلاد في عهده بالقحط والجدب، وقد كانت له – عليه السلام – طرقه ووسائله وأنظمته التي استطاع بها أن يُرَشِّد الاستهلاك، وأن يدخر الغذاء، ويخزنه دون أن يتلف، أو يسرق، أو ينهب.

ولا شك أن التكنولوجيا الحديثة في هذا العصر يمكن أن توفر كثيرًا من الوسائل والطرق في التخزين والتأمين والتوزيع، ما لم يكن متوافرًا له – عليه السلام – وهذا يعني أن فرص النجاح أمام حكام هذا العصر وقادته ومفكريه وعلمائه في التغلب على أزمة الغذاء – أفضل بكثير مما كان متاحًا أمام يوسف – عليه السلام – لكن ينقصهم إخلاص، وصدق وإيمان وجدٌ كإخلاص يوسف وصدقه وإيمانه وجِدّه واجتهاده – عليه السلام – من أجل التغلب على الأزمة التي واجهت البلاد في عهده.

فلا مناص – إذًا – من أن يدرك الجميع خطر المشكلة التي تنتظرهم؛ ويعملوا بِجِدٍّ على وضع الحلول لها.

فلا بد من بناء صوامع ومخازن آمنة مصممة تصميمًا جيدًا، تحفظ الأغذية من الفساد أو النهب.

ولا بد من الاهتمام بالصناعات الغذائية من تطيب للأغذية ونحوه، مما يطيل فترة صلاحيتها؛ للاستفادة من بقائها أطول فترة ممكنة.

ويدخل في هذا – الاهتمام بتمليح الأسماك الزائدة عن الحاجة، بتحويلها إلى سردين أو فسيخ ونحوه، مما يطيل أيضًا فترة الاستفادة من الأسماك، ولا عبرة بقول من لا يجيز ذلك في الأسماك، وحسبهم قول الدردير[73] من علماء المالكية: «الذي أدين الله به أن الفسيخ طاهر؛ لأنه لا يملح ولا يرضخ إلا بعد الموت، والدم المسفوح لا يحكم بنجاسته إلا بعد خروجه، وبعد موت السمك إن وجد فيه دم يكون كالباقي في العروق بعد الذكاة الشرعية، فالرطوبات الخارجة منه بعد ذلك طاهرة، لا شك في ذلك»[74].

وقبل بناء الصوامع والمخازن والتعليب والتمليح وغيره مما يلزم لادخار الغذاء، لا بد أن يكون القائمون على ذلك من ذوي العلم والبصيرة والتقوى والصدق والورع؛ ليتسنى لهم النجاح في مهمتهم، ولينظروا في أمر غذاء الناس بما يرضي الله – عز وجل – في خلقه من الاحتياط لهم، والرفق بهم؛ كما كان يفعل يوسف عليه السلام.

المبحث الرابع

توفير الغذاء عن طريق التبادل التجاري

إن كون التخزين والادخار وسيلة من وسائل توفير الغذاء، لا يعني أن يكون هناك احتكار للغذاء، فإن الاحتكار مذموم في الإسلام، فقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «الجالب مرزوق والمحتكر ملعون»[75] كما رُوي - أيضًا - أنه ﷺ قال: «من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برئ من الله، وبرئ الله منه»[76].

والاحتكار يعني: الامتناع عن بيع السلع، وحبسها بما يؤدي إلى وقوع الضرر على الناس بسبب ذلك.

فالبون - إذن - شاسع بين التخزين والاحتكار؛ فالتخزين يراد به حفظ ما زاد عن حاجة الناس؛ لدفع الضرر عنهم عند حاجتهم إليه في وقت عدم وجوده، فالهدف منه مصلحة الناس ونفعهم[77].

أما الاحتكار؛ فهو تخزين لما يحتاج إليه الناس، ومنعه عنهم؛ طمعًا في زيادة السعر[78]، والإكثار من المال؛ باستغلال حاجة الناس، وهذا هو التخزين والحبس المحرم؛ فلا يجوز بحال من الأحوال تخزين ما يحتاج إليه الناس، ويتضررون بمنعه عنهم، أما تخزين ما لا ضرر في تخزينه؛ للحاجة إليه لمدة معينة، فليس من الاحتكار المحرم.

ومن هذا يتضح أنه ينبغي أن يكون التبادل التجاري مفتوحًا من أجل توفير الغذاء لمن يحتاج إليه؛ فلا يجوز لدولة من الدول أن تحتكر الأغذية، وتمنع تصديرها إلى الآخرين، وهذا ما أكده يوسف - عليه السلام - عمليًا حين سمح لأهل البلاد المجاورة التي أصيبت بالقحط والجدب في الفترة التي أصيبت فيها مصر بذلك - أن يأتوا إلى مصر، ويشتروا الطعام بما معهم من بضائع أخرى، وهو ما أشار إليه الحق - سبحانه وتعالى - بذكر مجيء إخوة يوسف إليه؛ ليمتاروا لأهلهم، وما حدث بينهم وبين يوسف - عليه السلام - خلال ذلك من محاورات ومواقف؛ وذلك من قوله تعالى: ﴿وَجَاء إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ﴾ [يوسف:58]، إلى قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُواْ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ [يوسف:102]، ومرورًا بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَتَحُواْ مَتَاعَهُمْ وَجَدُواْ بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُواْ يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾ [يوسف:65]، وقوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا دَخَلُواْ

عَلَيْهِ قَالُواْ يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُّزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ﴾ [يوسف:88].

حيث دلت هذه الآيات على أن خطة سيدنا يوسف - عليه السلام - لتوفير الغذاء في سني القحط، قد راعت العلاقات الإنسانية والتجارية مع الشعوب التي كانت تعاني من الأزمة نفسها، وتحتاج إلى الطعام والغذاء؛ فكان يوسف - عليه السلام - يقايضهم؛ فيعطيهم الطعام، ويأخذ منهم المال من الذهب أو الفضة أو البضائع والسلع المختلفة، حتى وإن كانت هذه البضاعة التي يقايضه بها الآخرون بضاعة مزجاة أي: مختلطة أو رديئة، وهو ما يؤكد أن يوسف - عليه السلام - كان كل همه مساعدة الآخرين، الذين ندرت مواردهم، ومساعدتهم مع التغاضي عن القيمة الحقيقية للطعام الذي يقدمه إليهم؛ إعلاءً لشأن العلاقات الإنسانية[79].

وهو مبدأ يقره الإسلام، ويدعو إليه؛ حيث لم يغفل الإسلام أمر العلاقات الإنسانية الدولية؛ لأن البشر ما خلقوا إلا ليتعارفوا، ويتآلفوا، وإن تنوّعت أجناسهم، واختلفت ألسنتهم، وتباعدت المسافات التي تفصل بينهم؛ مصداقًا لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات:13].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإسلام ينظر إلى التبادل التجاري على أنه ضرورة إنسانية واقتصادية، ونتيجة حتمية لحقيقتين أكدهما الشارع الحكيم:

إحداهما: أن الله - عز وجل - قد خلق البشر متفاوتين في المواهب، والقدرات، والاستعدادات؛ كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ﴾ [الروم:22].

والثانية: أنه سبحانه خلق الموارد الطبيعية مختلفة ومتفاوتة أيضًا من بلد لبلد آخر: كمًّا ونوعًا؛ كما دلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الأَرْضِ مُخْتَلِفاً أَلْوَانُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ [النحل:13].

وبناءً على هاتين الحقيقتين، فإن إنتاج البشر يختلف كمًّا ونوعًا من بلد إلى بلد آخر، وإنتاج كل بلد لا يفي بجميع احتياجاته، وإنما يكون لديه نقص في بعض الاحتياجات في مقابل وجود فائض لديه في أشياء أخرى، ومن هنا كان التبادل التجاري ضرورة[80]؛ إذ لا مفر من أن تمنح الدولة الفائض عندها لمن يحتاج إليه من الدول الأخرى المجاورة؛ لتستطيع أن تأخذ منهم ما تحتاج إليه مما هو فائض عندهم.

والخلاصة أن الإسلام يقر التبادلات التجارية المشروعة بين الدول المختلفة، ويراها ضرورة اقتصادية، وقد لفت يوسف – عليه السلام – الأنظار إلى أن هذه التبادلات وسيلة ناجحة لتوفير الغذاء لمن يحتاج إليه؛ فأرشد بذلك الإنسانية إلى إحدى الوسائل المهمة التي يمكن بها توفير الغذاء.

الخاتمـــة

وفي ختام الحديث عن قضية توفير الغذاء العالمي من خلال سورة يوسف – عليه السلام – يمكن القول بأن البحث في هذه القضية قد أبرز عددا من النتائج والحقائق، والتي يمكن بيان أهمها فيما يلي:

أولاً: إن مسألة توفير الغذاء العالمي في العصر الحاضر، لم تعد مسألة ثانوية، ولا قضية هامشية، وإنما هي ركن ركين في الهم العالمي، ومن القضايا التي لا تحتمل التأجيل والتسويف، أو التراخي والإهمال؛ نظرًا لخطورة مسألة نقص الغذاء التي تدق أجراس خطر كثيرة وهي خطورة بالغة، تفوق خطورتها تصور كثير من الناس؛ لأنها تهدد أمن الإنسان وقيمه ومبادئه، حتى عقيدته؛ فكم من أناس بدلوا دينهم فرارًا من الجوع، واستجابوا لحملات التبشير ونحوها، الأمر الذي يحتم على الجميع التكاتف والتآزر؛ لحل مشكلة نقص الغذاء، وتوفير الغذاء العالمي.

ثانيًا: تأكد من خلال هذا البحث أن الإسلام ليس فقط شريعة روحية أخروية، وإنما هو دين شامل، يجمع بين السمو بالروح، والارتقاء بالمادة، وينظم أمور الدنيا والآخرة جميعًا.

وفي تنظيم أمور الدنيا جاء تنظيمه تنظيمًا شاملًا لجوانب الحياة كافة: سياسيًا، واجتماعيًا، واقتصاديًا.. إلخ، وهذا المجال الأخير– مجال الاقتصاد– هو الذي يهم البحث هاهنا، وقد ظهر أن الإسلام، لم يأت فقط بمجرد تعاليم اقتصادية، وإنما جاء بنظام اقتصادي محكم، له أصوله وأسسه، التي تميزه عن سائر الأنظمة الاقتصادية، وتعطيه الأفضلية المطلقة عليها.

ثالثا: وقد ظهر أن تناول سورة يوسف لقضية توفير الغذاء، يعد نموذجًا مثاليًا للعلاج الإسلامي للقضايا المختلفة، الذي لا يكتفي بأنصاف الحلول، وإنما يقتلع المشكلة من جذورها، ويجتث أصولها؛ ولهذا لم تكتف السورة بعلاج مشكلة نقص الغذاء بمجرد مسكنات وقتية، لا يلبث أن يزول أثرها سريعًا، ولم تعالج القضية علاجًا سطحيًا لا يسبر الأغوار، وإنما عنيت باستئصال جرثومة المرض، وقلع الداء من جذوره، من خلال التخطيط المحكم، والإدارة الجيدة، والمتابعة الصارمة، والتنفيذ الدقيق؛ لحل الأزمة؛ ومن ثم كان التناول القرآني لمسألة توفير الغذاء من خلال هذه السورة الكريمة – نموذجًا رائعًا لمنهج تخطيطي علمي وعملي، يمتاز بالدقة والإحكام.

وفي ضوء هذه الحقائق والنتائج يوصي البحث بما يلي:

أولاً: تقدير المسألة حق قدرها، واستشعار خطورتها كما ينبغي؛ لوضع الحلول اللازمة لها، ووقف الاعتداءات الصارخة على مصادر الغذاء، لا سيما الأراضي الزراعية التي تتعرض لهجوم شرس، ينقص منها الكثير بلا هوادة؛ فيحولها من أراضٍ منتجة للغذاء إلى امتدادات عمرانية، أو أراضٍ عقيمة فقدت خصوبتها بعد تجريفها.

ثانيًا: استلهام الهدي القرآني في حل مشكلة توفير الغذاء، والذي كشف عن أهمية التخطيط بوصفه عنصرًا من عناصر الإدارة الناجحة، ويُعَدُّ من أهم المقومات في علاج القضايا الاقتصادية؛ فضلاعمّا نبه عليه من أهمية العدالة في التوزيع، والتبادل التجاري، وغير ذلك مما مضى بيانه في ثنايا البحث.

ثالثًا: الاهتمام بمصادر الإنتاج الغذائي؛ فلا يُعطَّل شيء منها، والعمل على زيادة إنتاجية هذه المصادر، وإضافة مصادر جديدة إلى المصادر الحالية المتاحة عن طريق استصلاح الأراضي، والتشجيع على الاستثمار في المجال الزراعي، وفي مجال الغذاء بإنشاء مزارع للدواجن والأسماك والحيوانات ومناحل لإنتاج العسل، وتشجيع الصناعات الغذائية.

رابعًا: الاهتمام بالأبحاث والدراسات العلمية في مجال الغذاء ومصادره؛ للتوصل إلى إمكانات يمكن من خلالها زيادة خصوبة الأراضي الزراعية، وزيادة إنتاجها من المحاصيل الزراعية، وزيادة إنتاج الدواجن من البيض، وإنتاج البهائم من اللبن، وإنتاج أعلاف أفضل لتسمين الحيوانات، ونحو ذلك مما يسهم في زيادة الإنتاج الغذائي.

والله ولي التوفيق.

الهوامش

1. أخرجه الترمذي (513/4) كتاب الزهد، باب: في التوكل على الله، رقم (2344)، وابن ماجه (1394/2) كتاب الزهد، باب: التوكل واليقين، رقم (4164)، والحاكم (318/4) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح.
2. ينظر: موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي، د. سميح دغيم، وسلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، (611/1-614).
3. ينظر: الاقتصاد في الإسلام، حمزة الجميعي الدموهي، ص (95، 96).
4. ينظر: منهج الدعوة في سورة يوسف عليه السلام، ص (197 - 199).
5. يشهد لذلك - مثلاً - عام الرمادة الذي وقع في زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وعدم إقامة عمر - رضي الله عنه - حد القطع على السارقين في هذا العام؛ نظرًا للمجاعة التي حلت بهم. ينظر: فيض القدير (436/6)، والحاوي الكبير (313/13)، وإعلام الموقعين (10/3).
6. يشهد لذلك قولهم في الأمثال: «تجوع الحرة، ولا تأكل بثديها»؛ فإن فيه إشارة صريحة إلى أن الجوع قد يكون سببًا للانشغال بالدعارة. ينظر: الأمثال لأبي الشيخ الأصبهاني، ص (421)، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (255/1).
7. الأمميين: جمع (أممي)، وهو اسم يطلقه اليهود على كل من هو غير يهودي.
8. الخطر اليهودي، ترجمة: محمد خليفة التونسي، ص (173).
9. الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، د/ محمد عثمان إسماعيل حميد، ود/ حمدي مصطفى المعاز، ص (10).
10. إدارة الخطر والتأمين، د/ ممدوح حمزة أحمد، ص (149).
11. إدارة الإنتاج والعمليات، د/ سمير علام، ص (112).
12. ينظر: الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، ص (242).
13. ينظر: الاقتصاد في الإسلام، ص (34).
14. أخرجه البخاري (188/1)، كتاب العلم، باب: من سئل علمًا، وهو مشتغل في حديثه، فأتم الحديث، ثم أجاب السائل، رقم (59)، و(404/11) كتاب الرقاق، باب: رفع الأمانة، رقم (6496).
15. الإدارة العامة بين التنظير والتطبيق، ص (267).
16. ينظر: الأحكام السلطانية، للماوردي، ص (6-19)، ومقدمة ابن خلدون، ص (193)، والنظريات السياسية الإسلامية، د/ محمد ضياء الدين الريس، ص (287-295)، والمدخل إلى دراسة النظام السياسي في الإسلام، د. عبد الرحمن سالم، ص (104-119).
17. ينظر: قوانين الوزارة وسياسة الملك، للماوردي، تحقيق ودراسة د/ صلاح الدين بسيوني رسلان، ص (41-47، 66-82).
18. ينظر: الإدارة العامة بين التنظير والتطبيق، ص (269-272).
19. ينظر: تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير (483/2).
20. هو: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري، الآملي البغدادي، الإمام العلم، صاحب التصانيف العظيمة والتفسير المشهور والتاريخ الجم، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين هـ. توفي في شوال

سنة عشر وثلاثمائة هـ. ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (100/1).

21. ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (4/13).

22. هو: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، أندلسي من أهل قرطبة، أنصاري من كبار المفسرين. من تصانيفه: الجامع لأحكام القرآن، والتذكرة بأمور الآخرة، وغير ذلك. توفي سنة إحدى وستين وسبعمائة هـ. ينظر: الديباج المذهب لابن فرحون المالكي، ص (317).

23. ينظر: الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (212/9).

24. هو: عبد الله بن أحمد بن محمود، حافظ الدين، أبو البركات، النسفي. صاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول. له «مدارك التنزيل» و«المستصفى في شرح المنظومة»، وغير ذلك. توفي سنة عشر وسبعمائة هـ. ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (352/2).

25. ينظر: تفسير النسفي، للإمام النسفي (194/2).

26. ينظر: منهج الدعوة في سورة يوسف، ص (213).

27. هو: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ولد سنة ثلاث وسبعين ومائة وألف هـ، بهجرة شوكان، ونشأ بصنعاء، وولي قضاءها سنة تسع وعشرين ومائتين وألف هـ، وهو فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن. من مصنفاته: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للمجد بن تيمية، وفتح القدير في التفسير، وغير ذلك. توفي سنة خمسين ومائتين وألف هـ.

ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (214/2 – 225).

28. ينظر: فتح القدير للشوكاني (35/3).

29. هو: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن ذرع القرشي البصروي ثم الدمشقي، أبو الفداء، عماد الدين: حافظ مؤرخ فقيه. ولد سنة إحدى وسبعمائة هجرية. من تصانيفه: البداية والنهاية، تفسير القرآن الكريم. وغيرهما، توفي سنة أربع وسبعين وسبعمائة هـ. ينظر: الدرر الكامنة (373/1).

30. هو: شيبة بن نعامة، أبو نعامة الضبي، روى عن أنس بن مالك، وحدث عنه جرير، ضعفه يحيى بن معين، وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به.

ينظر: ميزان الاعتدال (392/3).

31. ينظر: تفسير ابن كثير (483/2).

32. هو: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، أبو الفرج، ولد سنة ثمانٍ وخمسمائة هـ، نسبته إلى محلة «الجوز» بالبصرة، حنبلي، علامة عصره في الفقه والتاريخ والحديث والأدب. من تصانيفه: المنتظم، والضعفاء والمتروكين، وزاد المسير، وغير ذلك، توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة هـ. ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (399/1).

33. زاد المسير (240/4)، بتصرف.

34. ينظر: إدارة الإنتاج والعمليات، ص (361).

35. ينظر: الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية، د. محمد منذر قحف، ص (201).

36. ينظر: الاقتصاد في الإسلام، ص (30).

37. ينظر: تفسير القرطبي (203/9).

38. هو: عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، وليّ الدين الحضرمي الإشبيلي، الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي البحاثة، ولد سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة هـ، من تصانيفه: العبر، وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر، وتوفي سنة ثمانٍ وثمانمائة هـ. ينظر:
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (145/4).
39. ينظر: المقدمة لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون، ص (452).
40. ينظر: تفسير القرطبي (305/3).
41. علي بن محمد بن حبيب، القاضي أبو الحسن الماوردي البصري، أحد الأئمة أصحاب الوجوه، وله مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير وأصول الفقه والأدب، توفي سنة خمسين وأربعمائة هـ.
ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (230/1).
42. ينظر: المال وطرق استثماره في الإسلام، د. عبده الساهي، ص (187)، نقلًا عن الحاوي الكبير (55/5).
43. أخرجه مسلم (1188/3) كتاب المساقاة، باب: فضل الغرس والزرع (1552/7)، وعبد بن حميد (1011).
44. أخرجه البخاري (5/5) كتاب الحرث والمزارعة، باب: فضل الزرع والغرس إذا أكل منه (2320)، ومسلم (1189/3) كتاب المساقاة، باب: فضل الغرس والزرع (1552/8).
45. أخرجه أبو داود الطيالسي، ص (275) رقم (2068)، وعبد بن حميد، ص (366)، وأحمد (191/3)، والبخاري في الأدب المفرد، ص (168) رقم (479)، من حديث أنس رضي الله عنه.
46. الخراج لأبي يوسف، ص (141).
47. الأموال لأبي عبيد، ص (79).
48. الأرض الموات: هي الأرض التي لم تستغل بعدُ، ولا ينتفع بها بسكنى، أو زرع أو غيره، سميت مواتًا؛ «لعدم إحيائها بالزرع أو البناء؛ تشبيهًا لها بالحيوان الذي بطلت منافعه بموته، وهذه الأرض مباحة؛ لأنه لم يتملكها أحد من العباد، ولا ينتفع بها أحد بأي وجه من وجوه الانتفاع؛ بسبب من الأسباب المانعة من الانتفاع؛ كانقطاع الماء عن الأرض، أو غلبته عليها، أو فساد تربتها. أما إذا كانت الأرض ينتفع بها بوجه من الوجوه، ولو بغير الزراعة؛ فإنها لا تعتبر مواتًا؛ كالأرض التي يتخذها الناس مكانًا لإلقاء القمامات، أو وضع الأتربة، أو مرعى للماشية، وما أشبه ذلك من وجوه الانتفاع».
ينظر: المدخل لدراسة الفقه الإسلامي، د/ رشدي شحاتة أبو زيد (157/2).
49. ينظر: مطالب أولي النهى (187/4)، وسبل السلام (82/3).
50. أخرجه البخاري (285/5) كتاب الحرث والمزارعة، باب: من أحيا أرضًا مواتًا، رقم (2335) من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.
51. أخرجه الترمذي (663/3) كتاب الأحكام، باب: ما ذكر في إحياء أرض الموات، رقم (1379) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.
52. أخرجه أحمد (326/3)، والنسائي في السنن الكبرى (404/3) رقم (5757)، وأبو يعلى (139/4) رقم (2195)، وابن حبان (613/11) رقم (5202)، من حديث جابر رضي الله عنه.
53. ينظر: الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية، ص (51).
54. أخرجه البخاري (287/5، 288) كتاب الهبة، باب: فضل المنيحة، رقم (2632)، ومسلم (1176/3) كتاب

البيوع، باب: كراء الأرض، رقم (1536/89).

55. نفائس العقول في التفسير والفقه واللغة والأصول، د. محمد عبد الرحمن مندور، ص (89).

56. أخرجه مسلم (1555/3) كتاب الأضاحي، باب: سن الأضحية، رقم (1963/13) من حديث جابر رضي الله عنه.

57. ينظر: الروض المربع (529/1)، والمبدع (277/3)، والحاوي الكبير (113/3).

58. الهكتار يساوي 10000 متر مربع.

59. راجع نظرية التأمين التعاوني، ص (317).

60. ينظر: الاقتصاد في الإسلام، ص (32).

61. ينظر: تفسير القرطبي (358/1)، وتفسير الطبري (9/21).

62. ينظر: فتح القدير (31/3)، وروح المعاني (255/12).

63. ينظر: الاقتصاد في الإسلام، ص (32).

64. ينظر: قصص الأنبياء، لابن كثير، ص (217).

65. ينظر: منهج الدعوة في سورة يوسف، ص (225).

66. ينظر: الاقتصاد في الإسلام، ص (33).

67. أخرجه مسلم (1996/4) كتاب البر والصلة، باب: تحريم الظلم (56- 2578).

68. أخرجه البخاري (258/9) كتاب التفسير، باب: من سورة هود، رقم (4686)، ومسلم (1997/4-1998) كتاب البر والصلة والآداب، رقم (2583/61)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

69. أخرجه مسلم (1340/3)، كتاب الأقضية، باب: النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة (1715/10)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

70. أخرجه مسلم (1996/4) كتاب البر والصلة، باب: تحريم الظلم (56- 2578) من حديث جابر رضي الله عنه.

71. أخرجه البخاري (357/3) كتاب الزكاة، باب: قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۞ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۞ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ۞ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۞ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۞ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾، رقم (1442)، ومسلم (700/2) كتاب الزكاة، باب: في المنفق لمسك (57- 1010)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

72. ينظر: الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية، ص (47).

73. هو: أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، أبو البركات: فاضل من فقهاء المالكية، ولد سنة سبع وعشرين ومائة وألف هـ، ونظم بالأزهر، من تصانيفه: أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، ومنح القدير شرح مختصر خليل. توفي سنة إحدى ومائتين وألف هـ.

ينظر: شجرة النور الزكية (359)، تاريخ الجبرتي (147/2).

74. ينظر: بلغة السالك (37/1).

75. أخرجه ابن ماجة (728/2) كتاب التجارات، باب: الحكرة والجلب رقم (2153)، والدارمي (249/2) كتاب البيوع، باب: في النهي عن الاحتكار، والحلبي (231/3، 232)، والبيهقي في السنن الكبرى (30/6) كتاب البيوع، باب: ما جاء في الاحتكار، وفي شعب الإيمان (525/7) رقم (11213) عن عمر مرفوعاً.

76. أخرجه أحمد (33/2)، وابن أبي شيبة في مصنفه (302/4) رقم (20396)، وأبو يعلى (117/10) رقم (5746)، والطبراني في الأوسط (210/8) رقم (8426)، والحاكم (14/2) كتاب البيوع، من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما-.
قال الهيثمي في المجمع (180/4): رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني في الأوسط وفيه أبو بشر الأملوكي ضعفه ابن معين.
77. ينظر: شرح الزرقاني على الموطأ، للإمام مالك (399/3).
78. ينظر: العمل واستثماره في ميزان الشريعة، د/ يمن زغلول، ص (226، 227).
79. ينظر: منهج الدعوة في سورة يوسف، ص (219، 220).
80. ينظر: الاقتصاد في الإسلام، ص (256).

المصادر والمراجع

1. الأحكام السلطانية للعلامة قاضي القضاة أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي، ط مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط (3).
2. إدارة الإنتاج والعمليات، د. سمير علام، 1999م - 2000م.
3. إدارة الخطر والتأمين، د. ممدوح حمزة أحمد، دار الثقافة العربية، سنة 2000م.
4. الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، د. محمد عثمان إسماعيل حميد، ود. حمدي مصطفى المعداوي، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2000م.
5. الأدب المفرد، للبخاري، عالم الكتب، بيروت، ط(1)، 1404هـ.
6. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، 1973م، دار الجيل، بيروت.
7. الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية، د. محمد منذر قحف، دار القلم، ط (1)، 1399هـ 1979م.
8. الاقتصاد في الإسلام، حمزة الجميعي الدموهي، دار الأنصار، ط (1) 1399هـ - 1979م.
9. الأمثل في الحديث النبوي، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، طبع الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة الثانية، 1408هـ - 1987م.
10. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، 1348هـ مصر.
11. بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير، للشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي - ط مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الأخيرة.
12. تاريخ الجبرتي المسمى بعجائب الآثار في التراجم والأخبار، لعبد الرحمن بن حسن الجبرتي، (1297هـ)، طبع بمصر.
13. تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير، تحقيق: مصطفى السيد محمد وآخرين، طبعة دار الفكر، بيروت، 1401هـ.
14. تفسير النسفي، للإمام النسفي، عيسى الحلبي، القاهرة.
15. جامع البيان في تفسير القرآن للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت 1405هـ.
16. الجامع الصحيح «سنن الترمذي»، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق: أحمد شاكر، ط. مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ط(2)، 1398هـ - 1978م.
17. الجامع لأحكام القرآن، للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ط دار الشعب القاهرة.
18. جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(1)، 1408هـ - 1988م.

19. الحاوي، لأبي الحسن الماوردي البصري، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط1، 1414 هـ - 1994م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
20. الخطر اليهودي، ترجمة: محمد خليفة التونسي.
21. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط(1) 1349 هـ.
22. الديباج المذهب، لابن فرحون المالكي، مكتبة دار التراث، القاهرة.
23. الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب، مصر، 1372هـ.
24. روح المعاني، للعلامة الألوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1416هـ - 1996م.
25. الروض المربع بشرح زاد المستقنع - مختصر المقنع - للإمام منصور ابن يونس البهوتي- ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ط (8).
26. زاد المسير في علم التفسير - لابن الجوزي - ط/ المكتب الإسلامي.
27. سبل السلام شرح بلوغ المرام، للعلامة محمد إسماعيل الصنعاني، ط. مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الرابعة وبلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام للحافظ شهاب الدين أبي الفضل، أحمد بن محمد بن حجر العسقلاني.
28. سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبد الله محمد بن زيد القزويني، تحقيق: بشار عواد، دار الجيل، بيروت، ط(1)، 1418هـ - 1998م، ويوجد له طبعة أخرى بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ط(2)، 1990م.
29. سنن الدارمي، للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(1)، 1407هـ - 1987.
30. السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسن بن علي البيهقي، وبذيله الجوهر النقي، دار الفكر، بيروت، 1985م.
31. السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1411هـ - 1991م.
32. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، دار الفكر، بيروت.
33. شرح الزرقاني على الموطأ للإمام مالك تأليف محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني ت 1122هـ ط. المطبعة الخيرية.
34. شعب الإيمان للبيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1410هـ - 1990م.
35. صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وحسين أسد، ط(1)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1404هـ.
36. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار الفكر، بيروت، 1414هـ - 1993م.
37. صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، 1400هـ- 1980م.

38. الضعفاء الكبير، للعقيلي، محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط(1).
39. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
40. طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط(1)، 1407هـ - 1987م.
41. فتح القدير للشوكاني، دار الفكر، بيروت.
42. فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي، لعبد الرءوف المناوي، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة، ط(1)، 1357هـ.
43. قوانين الوزارة وسياسة الملك، للماوردي، تحقيق ودراسة: د. صلاح الدين بسيوني رسلان، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.
44. المال واستثماره في ميزان الشريعة، د. أيمن زغلول، القاهرة، سنة 1986م.
45. المال وطرق استثماره في الإسلام، د. عبده الساهي.
46. المبدع في شرح المقنع، لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح المؤرخ الحنبلي، 816 - 884هـ . المكتب الإسلامي بدمشق 1394هـ -1974م
47. المدخل إلى دراسة النظام السياسي في الإسلام، د. عبد الرحمن سالم، سنة 1414هـ - 1994م.
48. المدخل لدراسة الفقه الإسلامي، د. رشدي شحاتة أبو زيد، 2006/2005م.
49. المستدرك على الصحيحين، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، ط: دار الكتاب العربي، بيروت.
50. مسند أبي يعلى، أحمد بن المثنى التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط(1)، 1405هـ - 1985م.
51. مسند الإمام أحمد بن حنبل، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال، المكتب الإسلامي، بيروت، ط(5)، 1405هـ - 1985م.
52. مسند الطيالسي، لسليمان بن داود الفارسي البصري الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.
53. المصنف لابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار، للحافظ عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، دار الفكر، بيروت، ط(1)، 1995م.
54. مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، للشيخ مصطفى السيوطي الرحيباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (1)، 1414هـ-1993م.
55. المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط(1)، 1405هـ
56. مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، دار القلم، بيروت، ط (5)، 1984م.

57. المنتخب لعبد بن حميد، أبي محمد عبد بن حميد، تحقيق: صبحي البدري السامرّائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي، ط(1)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1408هـ - 1988.

58. منهج الدعوة في سورة يوسف عليه السلام.

59. موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي، د. سميح دغيم، مكتبة لبنان، ناشرون، سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية.

60. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(1)، 1416هـ - 1995م.

61. النظريات السياسية الإسلامية، د. محمد ضياء الدين الريس، دار التراث، القاهرة، ط (7).

62. نفائس العقول في التفسير والفقه واللغة والأصول، د. محمد عبد الرحمن مندور.